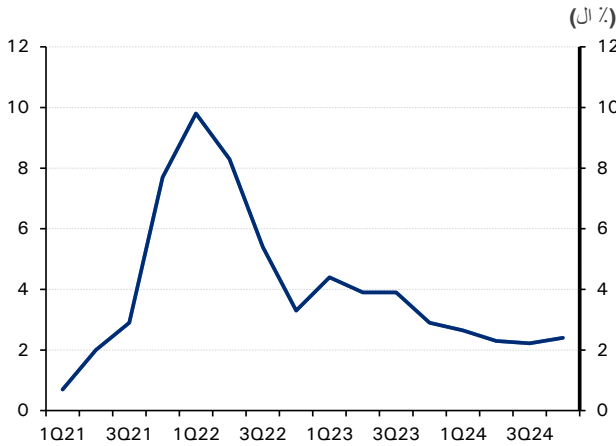


الموجز الاقتصادي الربعي لمصر | ٢٨ نوفمبر ٢٠٢٤

تحسن المناخ الاقتصادي إلا أن الظروف الجيوسياسية قد تؤثر على آفاق النمو

- استقرار المؤشرات المالية الكلية منذ خفض قيمة الجنيه المصري في مارس، في ظل تزايد تدفقات الاستثمارات الأجنبية ومواصلة جهود الإصلاح بما في ذلك تطبيق نظام صرف أكثر مرونة وخفض الدعم الحكومي وتحركات لخصخصة بعض أصول الدولة.
- تحسن معظم المؤشرات يبعث على التفاؤل تجاه آفاق النمو الاقتصادي، الأمر الذي سيساهم في تراجع معدل التضخم وخفض سعر الفائدة. والنتائج المحلي الإجمالي ينمو بنسبة ٢.٤٪ فقط في الربع الرابع من السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤، ولكنه قد يتحسن ليصل إلى ٤٪ خلال هذا العام.
- قد تتفاوض الحكومة على مراجعة بعض النقاط الرئيسية الخاصة ببرنامج صندوق النقد الدولي الذي تم تحديثه في وقت سابق من العام الحالي، بما في ذلك إمكانية تمديد مدة خفض الدعم. وأول تحديث للتصنيف الائتماني السيادي تصدره وكالة فيتش منذ عام ٢٠١٩ يتوج التقدم الاقتصادي والمالي الذي أحرزته السلطات على مدار عام ٢٠٢٤.
- أبرز المخاطر التي تهدد الآفاق الاقتصادية تتمثل في عدم استقرار البيئة الجيوسياسية الإقليمية نظراً لاعتماد مصر على عائدات قناة السويس وواردات الغاز، إلى جانب تعرضها لضغوط تدفقات اللاجئين.

الرسم البياني ١: نمو الناتج المحلي الحقيقي



المصدر: وزارة التخطيط

ملاحظة: الأرباع تمثل أرباع السنة المالية، أي أن الربع الثاني من ٢٠٢٤ يمثل الربع الرابع من السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤

وخلال الأشهر التي أعقبت خفض الأولي لقيمة الجنيه المصري، استقر سعر الصرف عند مستوى يتراوح بين ٤٨ و ٤٩ جنيهاً مصرياً مقابل الدولار، ما ساهم في تقليل الضغوط التضخمية وتعزيز القوة الشرائية للمستهلكين، ونتوقع أن تتسارع وتيرة النمو الاقتصادي بدءاً من الربع الثاني للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٤. وشهد مؤشر مديري المشتريات لنشاط القطاع الخاص تحسناً ملحوظاً، إذ ارتفعت قراءته إلى ٥٠.٤ نقطة في أغسطس، مقابل ٤٨.٩ نقطة في المتوسط خلال الربع الرابع من السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤، متجاوزاً بذلك حاجز الـ ٥٠ نقطة لأول مرة منذ حوالي أربعة أعوام (وان كان قد شهد بعض التراجع لاحقاً). وكان هذا الأداء مدعوماً بتعافي الطلب المحلي، بالتزامن مع تباطؤ معدلات التضخم. كما انتعشت معنويات الأعمال في ظل توقعات خفض سعر الفائدة، الأمر الذي ساهم في تعزيز النظرة المستقبلية للاقتصاد. واستناداً على هذه العوامل، يُتوقع أن يتسارع النمو الاقتصادي خلال السنة المالية الحالية (٢٠٢٤/٢٠٢٥) إلى ٤.٠٪ مقابل ٢.٤٪ في

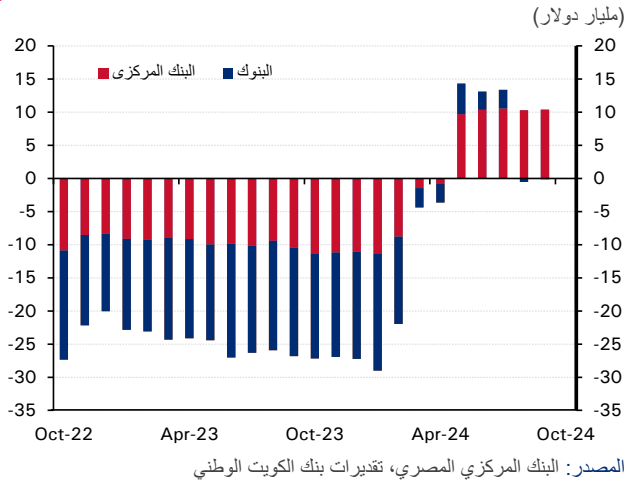
بعد أن عانى الجنيه المصري تسعة أشهر متتالية من التراجع الحاد الذي بدأ منذ شهر مارس الماضي، شهدت مصر استقرار الاقتصاد الكلي بصورة ملموسة. ولعبت التدفقات الأجنبية الواردة إلى الدولة، بدعم من اتفاقية الاستثمار الإستراتيجية مع الإمارات، دوراً محورياً في تغيير المشهد الاقتصادي، مما ساهم في تعزيز الهوامش المالية والخارجية، وإطلاق برنامج الإصلاح المالي. وتركزت الإصلاحات مبدئياً على رفع أسعار الطاقة، ما أظهر تأثيراً إيجابياً ملموساً على ضبط أوضاع المالية العامة للبلاد. وفي الوقت ذاته، بدأ معدل التضخم في التراجع تدريجياً، بينما أبقى البنك المركزي المصري على سعر الفائدة مرتفعاً، مع توقعات بخفضها في المستقبل القريب. وشهد الجنيه المصري تحسناً ملحوظاً في قيمته خلال الفترة الأخيرة، مع السيطرة شبه الكاملة على السوق الموازية، بينما تشير مؤشرات الائتمان وبيانات مؤشر مديري المشتريات إلى تسارع وتيرة النمو الاقتصادي وذلك بعد فترة من التباطؤ.

وتواجه مصر عدداً من المخاطر البارزة التي تتركز بصفة رئيسية على الصعيد الخارجي، إذ تستمر التوترات والصراعات الإقليمية في التأثير على البلاد بطرق متعددة، بما في ذلك التأثير السلبي على حركة الشحن عبر البحر الأحمر. وشهدت إيرادات قناة السويس تراجعاً حاداً بنسبة ٥٠٪ على أساس سنوي لتصل إلى ٦ مليارات دولار في النصف الأول من عام ٢٠٢٤، كما تتعرض واردات الغاز الطبيعي من إسرائيل لضغوط متزايدة. من جهة أخرى، تزايد تدفق اللاجئين القادمين من السودان وليبيا وفلسطين ومناطق أخرى، إذ يقدر عدد اللاجئين بنحو ١٠ ملايين لاجئ. وفي إطار مساعيها لاحتواء هذه التداعيات، لجأت السلطات المصرية إلى طلب بعض المرونة من صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بوتييرة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة.

تسارع وتيرة النمو الاقتصادي إلى ٣.٥-٤.٠٪ في السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥

زاد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأخير من السنة المالية (أبريل - يونيو) للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ إلى ٢.٤٪ على أساس سنوي مقابل ٢.٢٪ في الربع الثالث من العام الحالي (الرسم البياني ١)، وذلك في ظل تحسن مستويات السيولة بالعملات الأجنبية بعد خفض قيمة الجنيه المصري في مارس.

الرسم البياني ٣: صافي الأصول الأجنبية للبنوك



وعلى الرغم من تمسكنا بوجهة نظرنا بأنه لا حاجة لزيادة الاحتياطات الأجنبية وصافي الأصول الأجنبية إلى مستويات أعلى، إلا أننا نؤكد على أن التزام الحكومة بسعر صرف مرن يعتبر أمراً بالغ الأهمية لمنع تآكل الهوامش الخارجية، والسماح لمصر بالتفاوض بمرونة في ظل الوضع الجيوسياسي الحالي والمستقبلي، خاصة بالنظر إلى توقعات تسجيل فجوة تمويلية تراكمية عالية تقدر بنحو ١٠ مليارات دولار حتى السنة المالية ٢٠٢٦/٢٠٢٥. ونرى أن هذه الهوامش، جنباً إلى جنب مع التقدم الذي تم إحرازه على صعيد الإصلاحات، بما في ذلك رفع أسعار الوقود والمرافق العامة، قد أسهمت في الحد من تأثير الصدمات الخارجية على المؤشرات الاقتصادية الرئيسية. فعلى سبيل المثال، بقيت عوائد السندات المصرية المقومة باليورو لأجل خمس سنوات عند ٨,٦٪، دون تغيير منذ يوليو، كما استقرت عقود مبادلة مخاطر التخلف عن السداد (والتي تعتبر مؤشر على تعثر الدولة عن سداد ديونها) عند ٥٧٨ نقطة أساس، مقابل ٥٧٠ نقطة أساس في منتصف يوليو. ونرى أن هذه الأرقام أقل بكثير من السيناريوهات المحتملة لو لم تكن الإصلاحات الاقتصادية قد نُفذت بالفعل، ولولا التفاؤل الذي يبديه المستثمرون تجاه الأفق الاقتصادية لمصر. وكانت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني قد أعلنت في نوفمبر عن رفع التصنيف الائتماني لمصر من "B-" إلى "B" مع نظرة مستقبلية مستقرة، ومن المتوقع أن تتبع وكالات التصنيف الأخرى هذا الاتجاه بتحديثات جديدة تعكس التحول نحو تبني سياسة سعر صرف أكثر مرونة، إلى جانب التحسن الملحوظ لصافي الأصول الأجنبية، فضلاً عن الدعم الخارجي القوي الذي تلقته الحكومة هذا العام.

ترجع التضخم إلى ٢,٤٪ بحلول ديسمبر

اتسق معدل التضخم حتى الآن مع توقعاتنا، إذ واصل اتجاهه الهبوطي، ومن المتوقع أن ينهي العام عند مستوى قد يصل إلى ٢,٤٪ أو أقل. وفي الربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤، بلغ متوسط التضخم ٢٥,٩٪ على أساس سنوي، منخفضاً عن ٢٩,٤٪ في الربع الرابع من السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ في ظل انحسار تأثير خفض قيمة الجنيه المصري. وتعكس ديناميكيات الأسعار الآن التعديلات التي طرأت على الدعم والنشاط الاقتصادي العادي، بينما استمر الاتجاه الهبوطي للتضخم رغم زيادة أسعار الوقود والكهرباء خلال الصيف (يشكلان ٤٪ من سلة مؤشر أسعار المستهلكين). وبالنسبة للسنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤، نتوقع أن ينهي التضخم السنة عند ١,٩٪، مقابل ٣,٤٪ في السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣. وبانتظار تعديل البنك المركزي الجدول الزمني المستهدف للتضخم إلى الربع الرابع من عام ٢٠٢٥ بدلاً من الربع الرابع من عام ٢٠٢٤، نتوقع أن يبقى المستوى المستهدف البالغ ١,٠٪ قابلاً للتحقيق بناءً على الديناميكيات الحالية.

بداية العد التنازلي لخفض أسعار الفائدة

أبقى البنك المركزي على أسعار الفائدة دون تغيير، إذ بقي سعر الخصم في الربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤ عند ٢٧,٧٥٪ (الرسم البياني ٤)، إلا أننا نتوقع تغيير تلك التوجهات بما يشير إلى اتباع سياسات التيسير النقدي. وذكر البنك المركزي المصري في بيانه الأخير أن التضخم سيبقى عند المستوى الحالي (٢,٦٪) حتى نهاية العام قبل أن ينخفض بشكل كبير في الربع الأول من عام ٢٠٢٥ مدعوماً بتأثيرات أساسية إيجابية، الأمر الذي يتسق مع وجهة نظرنا.

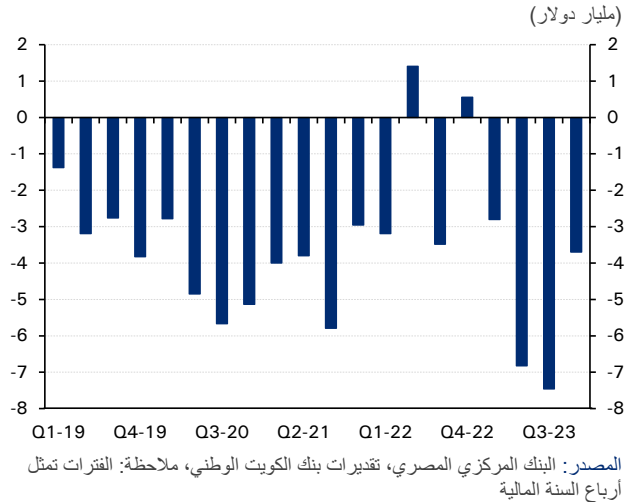
السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤، والذي ما يزال يعتبر دون مستوى الإنتاج الممكن الذي يمكن أن يحققه الاقتصاد المصري على المدى البعيد.

تفاقم عجز الحساب الجاري في السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣

ارتفع عجز الحساب الجاري في مصر بأكثر من أربعة أضعاف خلال السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ ليصل إلى ٢٠,٨ مليار دولار مقابل ٤,٧ مليار دولار في السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢، نتيجة تراجع صادرات الطاقة بنحو ٦٠٪ بسبب انخفاض إنتاج الغاز، لا سيما في حقل ظهر البحري العملاق، إلى جانب انخفاض عائدات قناة السويس بنسبة ٢٤٪ (بما يعادل ٢,١ مليار دولار)، نتيجة لاستمرار التحديات في البحر الأحمر. وعلى الرغم من ذلك، ارتفعت عائدات السياحة بصورة مفاجئة، إذ سجلت نمواً بنسبة ٥٪ على أساس سنوي، على الرغم من تصاعد حدة التوترات الإقليمية.

وتظهر القراءة المتعمقة لتأثير انخفاض قيمة الجنيه المصري على الحساب الجاري في الربع الرابع من السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ تأثيرات إيجابية ملحوظة في بعض الجوانب، والتي كان من أبرزها: (١) زيادة التحويلات المالية، إذ ارتفع حجم التحويلات بنسبة ٥٠٪ على أساس سنوي، نتيجة تفضيل عدد أكبر من المصريين العاملين في الخارج استخدام القنوات الرسمية لتحويل الأموال إلى مصر و(٢) تحسن الصادرات غير البترولية، إذ سجلت نمواً بنسبة ١٧٪ خلال هذا الفترة. وساهمت هذه التطورات في تقليص عجز الحساب الجاري بشكل كبير، لينخفض إلى ٣,٧ مليار دولار مقابل ٧,٤ مليار دولار في الربع الثالث من السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ (الرسم البياني ٢).

الرسم البياني ٢: عجز الحساب الجاري



إلا أنه من المرجح أن يكون هذا التحسن مجرد استجابة مؤقتة لخفض قيمة الجنيه المصري، ومن غير المتوقع أن يتكرر في المستقبل القريب. وبناءً على ذلك، نتوقع أن يبقى عجز الحساب الجاري مرتفعاً في نطاق يتراوح بين ١٥ إلى ٢٠ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤، ويعزى ذلك بشكل أساسي للزيادة المتوقعة في فاتورة واردات الطاقة. كما يتوقع أن تشهد واردات نمواً بنسبة لا تقل عن ١٠-١٥٪ مع خفض أسعار الفائدة وارتفاع الاستهلاك الشخصي. ولتجنب تفاقم العجز لمستويات خارجة عن السيطرة، فإن الحفاظ على سياسة سعر صرف أكثر مرونة يعد من أبرز المتطلبات الضرورية.

من غير المتوقع أن ترتفع الاحتياطات الأجنبية أو تزداد الحاجة إليها

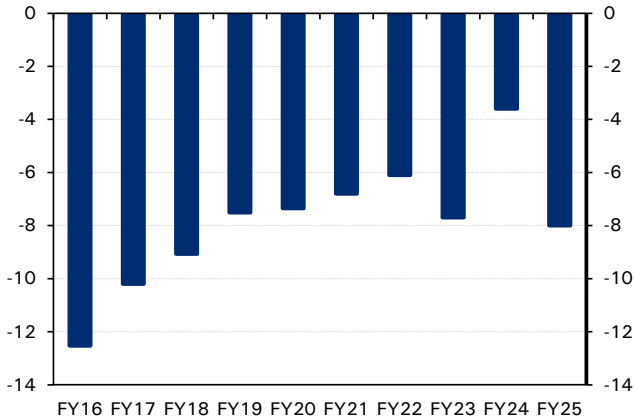
في تقريرنا الربعي السابق، أشرنا إلى أن استمرار تحسن احتياطات النقد الأجنبي وصافي الأصول الأجنبية للبنوك سيكون محدوداً بسبب صعوبة تكرار التدفقات الاستثنائية مثل صفقة رأس الحكمة البالغة قيمتها ٣٥ مليار دولار، أو التدفقات الكبيرة للمحافظ الاستثمارية الناتجة عن تراجع قيمة الجنيه المصري. وبالفعل، ودعمت البيانات الأخيرة هذا التقييم إلى حد كبير، إذ استقرت قيمة احتياطات البنك المركزي من العملات الأجنبية عند ٤٦,٩ مليار دولار في نهاية أكتوبر، في تغير طفيف عن مستويات شهر يونيو (٤٦,٤ مليار دولار). أما على صعيد صافي الأصول الأجنبية للبنوك التجارية، فقد شهدت انخفاضاً حاداً بمقدار ٢,٩٦ مليار دولار في سبتمبر الماضي (-١١,٨٪ على أساس شهري)، لتسجل بذلك أول تراجع لها منذ ثمانية أشهر (سجلت انتعاشاً طفيفاً في أكتوبر)، ما يعكس عبء فاتورة واردات الطاقة المتزايدة (الرسم البياني ٣).

عجز المالية العامة عاد لمستوياته الطبيعية إلا أنه من المتوقع أن يرتفع هذا العام

كشفت حسابات المالية العامة النهائية للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ تسجيل عجز بلغ ٥٠٥ مليار جنيه مصري (٣,٦٪ من الناتج)، وهو أدنى مستوى عجز تسجله مصر على الإطلاق وأقل بكثير من العجز المسجل خلال السنة المالية السابقة والبالغ ٦١٠ مليار جنيه مصري (٧,٧٪ من الناتج) (الرسم البياني ٦). كما سجل الرصيد الأولي، الذي يستثنى فوائد الديون، تحسناً ملحوظاً، إذ حقق فائضاً قدره ٨٥٧ مليار جنيه مصري (٦,٠٪ من الناتج). ويعزى هذا التحسن إلى لاستلام ٥٠٪ من العائدات الجديدة نتيجة لصققة رأس الحكمة، والتي بلغ مجموعها حوالي ١٢ مليار دولار.

الرسم البياني ٧: وضع المالية العامة

(% من الناتج)

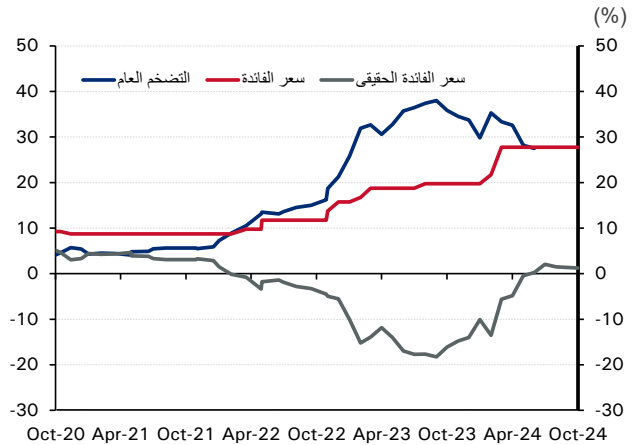


المصدر: وزارة المالية، تقديرات بنك الكويت الوطني

ومع ذلك، نتوقع أن يتسع العجز في السنة المالية الحالية ليصل إلى نحو ٨,٠٪ من الناتج، أي بما يتجاوز الهدف الحكومي البالغ ٧,٣٪. إلا أن هذا الرقم ما يزال أقل من العجز المسجل في السنوات السابقة. ويعود جزء من اتساع فجوة العجز (باستثناء صقفة رأس الحكمة) لانخفاض الإيرادات، لاسيما من ضرائب الشركات المرتبطة بعمليات قناة السويس، والتي تمثل نحو ٣٣٪ من إيرادات ضرائب الشركات و٧,٨٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية. وشهدت تلك الإيرادات انخفاضاً بنسبة ٥٠٪ على أساس سنوي بسبب اضطرابات الشحن في البحر الأحمر، إلا أن التأثير السلبي على المالية العامة قد يتم تعويضه من خلال انخفاض أسعار الفائدة إذا قام البنك المركزي بتيسير السياسة النقدية في الأشهر المقبلة. وفي السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣، علماً أن مدفوعات الفائدة شكلت ٤٩٪ من إجمالي النفقات الحكومية. كما قد يساهم خفض سعر الفائدة في تعزيز الإيرادات الضريبية للشركات بشكل غير مباشر عن طريق تسريع وتيرة النمو الاقتصادي.

أما على صعيد النفقات، فاتخذت الحكومة خطوات رئيسية لخفض فاتورة الدعم (مثل رفع أسعار البنزين بنسبة ١٠-١٥٪ في يوليو، ثم رفعها مرة أخرى بالنسبة نفسها في أكتوبر)، وكذلك زيادة أسعار الكهرباء (بنحو ٢٠-٥٠٪ منذ سبتمبر). ورغم إدراك الحكومة لأهمية احتواء العجز المالي، إلا أنها تسعى في الوقت نفسه للحفاظ على استقرار الكيانات العامة الرئيسية مثل الهيئة المصرية العامة للبترو، إذ خصصت ١٥٤ مليار جنيه مصري (من المتوقع أن تصل إلى ٢١٠ مليارات جنيه تقريباً) لدعم قطاع الطاقة خلال كل ربع من السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣. وقد تؤدي هذه الإعانات الإضافية لزيادة العجز المالي بنحو ٦٠ مليار جنيه مصري (٠,٦٪).

الرسم البياني ٤: سعر الفائدة الاسمي والحقيقي



المصدر: البنك المركزي المصري، تقديرات بنك الكويت الوطني

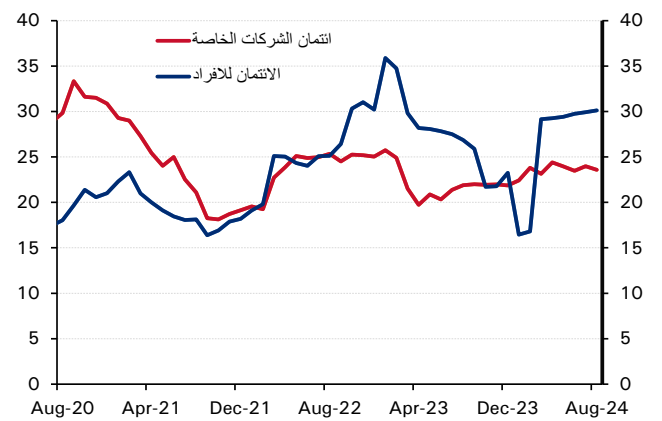
ومع انخفاض معدل التضخم، تحولت أسعار الفائدة الحقيقية إلى إيجابية في يونيو، وظلت كذلك منذ ذلك الحين حتى وصلت إلى مستوى ١,٥٪ في الوقت الحالي. ونرى إمكانية خفض لجنة السياسة النقدية لسعر الفائدة في اجتماعها المقرر انعقاده في ديسمبر.

الائتمان يواصل النمو مع تراجع التضخم

شهد الائتمان المصرفي الممنوح للشركات الخاصة نمواً ملحوظاً بنسبة ٣٠٪، على أساس سنوي، في شهري يونيو وأغسطس، مقارنة بمعدل النمو البالغ ٢٩٪ في الأشهر الثلاثة السابقة (الرسم البياني ٥). وفي المقابل، استمر نمو الائتمان الشخصي بوتيرة سريعة، إذ سجل زيادة بنسبة ٢٣,٧٪، على أساس سنوي، خلال الفترة نفسها دون تغييرات كبيرة. أما بالنسبة للبيانات المعدلة للتضخم، فقد أظهرت تحسناً كبيراً في ائتمان قطاع الأعمال، إذ ارتفع بنسبة ٣,٨٪، على أساس سنوي، (مقابل ٤,٠٪ في الفترة من أبريل إلى يونيو)، بعد تراجعها بنسبة ١٤٪ خلال الفترة الممتدة بين ديسمبر وفبراير. كذلك، تحسن الائتمان الشخصي ليصل إلى ما نسبته ٢,٥٪ مقابل ٧,٢٪ خلال الفترة السابقة. وتنعكس هذه البيانات التي تم جمعها بعد عدة أشهر من خفض قيمة الجنيه المصري في مارس، التحسن الملحوظ في النشاط الاقتصادي.

الرسم البياني ٥: معدل الإقراض حسب قطاع

(% على أساس سنوي)



المصدر: البنك المركزي المصري، تقديرات بنك الكويت الوطني

وما زلنا نتوقع تحسن الائتمان، سواء الاسمي أو الحقيقي، بوتيرة قوية حتى مع تراجع التضخم، وهو ما يعد مؤشراً قوياً على بدء تعافي الشركات. وتؤكد هذه البيانات وجهة نظرنا بأن خفض سعر الفائدة سيساهم في تعزيز النمو بشكل أكبر، ما يعزز التوقعات ببدء دورة نفقات رأسمالية جديدة بوتيرة أقوى. ونتوقع أن يشهد الائتمان نمواً بنسبة ٢٥٪ في السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ (نهاية العام)، وإن كان بمعدل أقل من ٣٢٪ الذي تحقق في السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣، إلا أنه سيزيد بنسبة لا تقل عن ٦٪ بالقيمة الحقيقية، مقارنة بتراجع نسبته ٢٪ الذي سجله في السابق.

الجدول رقم ١ : البيانات والتوقعات

FY24/25*	FY23/24	FY22/23	FY21/22	FY20/21	
مؤشرات حقيقية					
16,656	13,810	10,337	7,940	6,663	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الجاري (مليار جنيه)
3.5	2.5	3.8	6.7	3.3	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)
المؤشرات الخارجية					
-15	-20	-4.7	-16.6	-18.4	الميزان الجاري (مليار دولار)
-4.5	-6.3	-1.6	-3.6	-4.4	الميزان الجاري (نسبة من الناتج)
-	43	34.8	31.5	39.4	إجمالي الاحتياطيات الدولية (مليار دولار)
مؤشرات المالية العامة					
8.0	3.7	7.7	6.1	7.1	العجز المالي (نسبة من الناتج)
2.5	6.2	1.5	1.1	1.4	العجز / الفائض الأولي (نسبة من الناتج)
المؤشرات النقدية					
19.0	33.5	24.1	8.4	4.5	معدل التضخم (متوسط الفترة %)
17.8	27.8	19.7	11.7	8.2	أسعار الفائدة (نهاية الفترة %)
-	48.6	25.8	16.2	15.6	سعر الصرف – الجنيه مقابل الدولار

المصدر: البنك المركزي المصري، بلومبرج، تقديرات بنك الكويت الوطني

Head Office

Kuwait
National Bank of Kuwait SAKP
Shuhada Street,
Sharq Area, NBK Tower
P.O. Box 95, Safat 13001
Kuwait City, Kuwait
Tel: +965 2222 2011
Fax: +965 2229 5804
Telex: 22043-22451 NATBANK
www.nbk.com

International Network

Bahrain
National Bank of Kuwait SAKP
Zain Branch
Zain Tower, Building 401, Road 2806
Seef Area 428, P. O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

National Bank of Kuwait SAKP
Bahrain Head Office
GB Corp Tower
Block 346, Road 4626
Building 1411
P.O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

United Arab Emirates
National Bank of Kuwait SAKP
Dubai Branch
Latifa Tower, Sheikh Zayed Road
Next to Crown Plaza
P.O.Box 9293, Dubai, U.A.E
Tel: +971 4 3161600
Fax: +971 4 3888588

National Bank of Kuwait SAKP
Abu Dhabi Branch
Sheikh Rashed Bin Saeed
Al Maktoom, (Old Airport Road)
P.O.Box 113567, Abu Dhabi, U.A.E
Tel: +971 2 4199 555
Fax: +971 2 2222 477

Saudi Arabia
National Bank of Kuwait SAKP
Jeddah Branch
Al Khalidiah District,
Al Mukmal Tower, Jeddah
P.O Box: 15385 Jeddah 21444
Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 2 603 6300
Fax: +966 2 603 6318

Lebanon
National Bank of Kuwait
(Lebanon) SAL
BAC Building, Justinien Street, Sanayeh
P.O. Box 11-5727, Riad El-Solh
Beirut 1107 2200, Lebanon
Tel: +961 1 759700
Fax: +961 1 747866

Iraq
Credit Bank of Iraq
Street 9, Building 187
Sadoon Street, District 102
P.O. Box 3420, Baghdad, Iraq
Tel: +964 1 7182198/7191944
+964 1 7188406/7171673
Fax: +964 1 7170156

Egypt
National Bank of Kuwait - Egypt
Plot 155, City Center, First Sector
5th Settlement, New Cairo
Egypt
Tel: +20 2 26149300
Fax: +20 2 26133978

United States of America
National Bank of Kuwait SAKP
New York Branch
299 Park Avenue
New York, NY 10171
USA
Tel: +1 212 303 9800
Fax: +1 212 319 8269

United Kingdom
National Bank of Kuwait
(International) Plc
Head Office
13 George Street
London W1U 3QJ
UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7224 2101

France
National Bank of Kuwait France SA
90 Avenue des Champs-Elysees
75008 Paris
France
Tel: +33 1 5659 8600
Fax: +33 1 5659 8623

Singapore
National Bank of Kuwait SAKP
Singapore Branch
9 Raffles Place # 44-01
Republic Plaza
Singapore 048619
Tel: +65 6222 5348
Fax: +65 6224 5438

China
National Bank of Kuwait SAKP
Shanghai Office
Suite 1003, 10th Floor, Azia Center
1233 Lujiazui Ring Road
Shanghai 200120, China
Tel: +86 21 6888 1092
Fax: +86 21 5047 1011

NBK Wealth

Kuwait (Headquarters)
NBK Wealth
34h Floor, NBK Tower
Jaber Al-Mubarak & Shuhada'a street
Block 7, Plot 6, Sharq Area
PO Box 4950, Safat, 13050
Kuwait
Tel: +965 2224 6900
Fax: +965 2224 6904 / 5

United Arab Emirates
Gate District
Precinct Building 4, Floor 7
Office Unit 3
Dubai International Financial Center (DIFC)
P.O. Box 506506, Dubai
UAE
Tel: +971 4 365 2800
Fax: +971 4 365 2804

Saudi Arabia
AlMohammadiyah District
Daman Building 3rd Floor
P.O. Box. 75144
Riyadh 11578, Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 11277 7120
Fax: +966 11277 7649

Switzerland
Rue de la Corrairie 5
P.O. Box. 3271
1211 Geneva 3
Switzerland
Tel: +41 22 319 0202

United Kingdom
13 George Street
W1U 3QJ
London
Tel: +44 20 7224 2277